

مفهوم التناقض عند ابن سينا

الأستاذ المساعد الدكتور
جواه كاظم سماري الساعدي
الباحث
محمد عبد المهدى سلمان
جامعة الكوفة - كلية الآداب

مفهوم التناقض عند ابن سينا

الأستاذ المساعد الدكتور

جود كاظم سماري الساعدي

الباحث

محمد عبد المهدى سلمان

جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة :

من المفاهيم التي لها أهمية في عملية الاستدلال العقلي للوصول الى اليقين والحقيقة مفهوم التناقض ، ولأهمية هذا المفهوم في المنطق تم تسلیط الضوء عليه عند ثانی أكبر شخصية فلسفية في العالم الاسلامي ، والتي كان لها أثر كبير في الفكر الفلسفي عامه ، وهو ابن سينا ، والتناقض نوع من أنواع الاستدلال ، ولمعرفة ما هو التناقض التزم البحث ببيان الاستدلال لغة وأصطلاحا وأنواع الاستدلال ، والتقابل ، ودور ابن سينا في بيان التناقض وأثره على القضايا في المنطق مقسماً البحث على مقدمة واربع مباحث

المبحث الأول

الاستدلال لغةً واصطلاحاً

الاستدلال لغةً : مصدر استدل : نصب الحجة والاتيان بالبينة ، والدليل والاستدلال في منظور البحث العقلي ترتيب أمور معلومة للوصول الى المجهول(١)، سواء كان الاستدلال بالعلة على المعلول ، أو بالمعلول على العلة ، وقد يطلق على الأول اسم التعليل ، وعلى الثاني اسم الاستدلال ، فإذا كان الاستدلال إنتقالاً من الأثر الى المؤثر أي من العلة الى المعلول أطلق عليه الاستدلال

الآن ، وإن كان الانتقال من المؤثر إلى الأثر أو من المعلول إلى العلة سُمي الاستدلال ملياً(٢).

والاستدلال الإصطلاحاً هو تسلسل أحكام عدة متربة بعضها على بعض ، بحيث يكون الأخير منها متوقف على الأول(٣).

أنواع الاستدلال :

الاستدلال على نوعين هما :

١. الاستدلال المباشر Immediate Inference : وهو ما يستخرج من قضية واحدة قضية أخرى تلزم عنها بالضرورة ، وأحكام الالزام هذه يطلق عليها بأحكام التقابل أو الاستدلال بالتقابل ، والعكس المستوي ، نقض المحمول ، نقض العكس المستوي ، نقض الموضوع ، وأخيراً النقض التام .

٢. الاستدلال الغير المباشر Non-Immediate Inference : هو الاستدلال على قضية من أكثر من قضية واحدة ، فهو يعتمد على أكثر من مقدمة ، تعتمد على مجموعة حدود متوسطة بين المقدمة والنتيجة ، ويكون هذا القياس من ثلاث حدود أكبر ، وأصغر ، ومتوسط أو (الصلة الوسطى)(٤) ، وهذا الاستدلال يشمل القياس والاستقراء والتعميل(٥).

ويرى بعض الباحثين عدم إمكانية إطلاق اسم الاستدلال على نوع الاستدلال المباشر ، ويررون إن الأفضل أن يطلق عليه لفظة الاستنتاج ، وذلك لسببين ، أحدهما إن هذا الاستنتاج لا يوصل إلى معارف جديدة ، ثانياًهما إن الاستدلال يحتاج إلى توسط قضية وسط كالقضية الصغرى الاتاجية ، لأنه لا يبدأ من قضية واحدة بل يبدأ من قضيتيں تشکلان مقدمة كبرى ومقدمة صغرى تلزم عنهما النتيجة(٦).

وعرف أرسطو التقابل بأنه ما: ((يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الإتفاق في الاسم ، وسائل ما أشبه ذلك مما أستثناه كله لمطاعن المغالطين))(٧).

وعين أرسطو قاعدتين عامتين ، تقوم الاولى على تصور عام يُبين معنى الإيجاب ومعنى السلب ، فمعنى الإيجاب هو الحكم بشيء على شيء ، ومعنى السلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء .

والقاعدة الثانية التي وضحتها أرسطو هو أن لكل سلب إيجاباً يقابلة ، ما دام إن الشيء يوصف بأنه موجود ، وإنه ليس موجود ، ليس في زمان الآن بل وفي الأزمنة المختلفة عن زمان الآن : ((فلكل إيجاب سلب قبالته ، ولكل سلب إيجاب قبالته)) (٨) .

معتبراً ابن رشد أن هذا الوجود هو الوجود النفسي ، إذ إن السلب موجود في النفس وليس خارج النفس : ((فإنه ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ، ولا للأشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس إيجاب ي مقابلها ، لكن النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس)) (٩) .

ونجد في نص أرسطو خلطاً بين مصطلح التقابل ، ومصطلح التناقض ، بعد إن اعتبر إن المقابلة بين المفهوم من ناحية السلب والإيجاب هو التناقض : ((فليكن التناقض هو هذا ، أعني إيجاباً وسلباً متقابلين)) (١٠) .

وهذا الخلط نجده عند الفلاسفة المسلمين ، فالفارابي مثلاً في معرض حديثه عن التقابل ، بإن مقابلة الواحد بعينه لمعنى واحد بعينه ، ولكن ليس على سبيل الاتفاق ، وهو تعريف قريب جداً من تعريف أرسطو ، بينما يرى الفارابي أن التقابل في السلب والإيجاب يختص موضوع القضية محمولها ، بإن يكون كلامهما واحداً في نفس الشروط ، ومن ثم يؤكّد على أن التقابل هو التناقض (١١) .

وابن رشد وقع في الامر نفسه بعد إن جعل شروط التقابل هي نفس شروط التناقض (١٢) .

فهم قد بحثوا موضوع التقابل فيما ييدو في موضوع أطلقوا عليه (مقابل السلب والإيجاب) فإن سينا الذي تابع المعلم الأول في هذا الخلط إذ نجد له نصا

في كتاب العبارة يؤكّد بعد معرفة الإيجاب والسلب ، إن التقابل إما يكون على معنى التقابل أو على معنى التضاد(١٣) ، إذ إن معنى التقابل يكون أعم من معنى التناقض لشموله للاحكم الاربعة من تناقض وتضاد وما تحت التضاد والتدخل ، معتبرا ابن سينا إن التقابل بالحقيقة بين السلب والإيجاب هو التناقض مؤكداً على الشروط الشمانية التي تخصه(١٤).

ويبدو إن سبب الخلط بين المصطلحات المنطقية (ال مقابل والتناقض) وإن كان ابن سينا حاول أن يميز ذلك في كتاب النجاة ، مبينا إن التقابل أو القضيتيين المتقابلين هما اللذان تختلف في الإيجاب والسلب بما يجعل هذا التقابل لذاته أحدي القضيتيين صادقة والأخرى كاذبة ، وهذا فرق آخر بين التقابل والتناقض ، لأن القضيّا المتقابلة كما سيأتي ليس كلها إما إن تكون صادقة ، وإما إن تكون كاذبة ، بل قد تكونا كلاهما صادقتين ، أو كاذبتين ، فسبب الخلط فيما يبدو بين المصطلحين هو عدم استقرار المصطلح المنطقي في حينه أو إن مصطلح التقابل يشير إلى نفس المعنى في آن واحد من دون أن يكون هناك خلط بينهما .

المبحث الثاني

تقابل السلب والإيجاب

موضوع التقابل بين السلب والإيجاب من الموضوعات التي بحثت طويلاً في الكتب المنطقية ، لأنها العماد الذي تعتمد عليه في بيان الأحكام المختلفة للتناظر وخاصة التناقض ، وهذا الموضوع كان قد بحثه أرسطو في العبارة ، وكذلك في كتاب القياس .

تساءل أرسطو في كتاب العبارة عن رغبته لمعرفة الضد ، وتساءل أي شيء هو ؟ وهل يقال أن ضد الإيجاب هو السلب ، أو أن ضد الإيجاب إيجاب قباليه ، وكإنه رسم في مخيلته المربع المنطقي المعهود الذي ألفه المناطقة ، وان اعتبره البعض أنه ليس من أنتاج أرسطو ، ولكنه من إنتاج التاليين بعده ، فعند القول إن كل إنسان

عدل ، هل الضد لا إنسان واحد عدل ؟ أو إن الضد إن كل إنسان جائز ؟ فمنهما المتضادان ؟ إن الاعتقاد الصادر باللسان والخارج بالصوت ، مطابقاً لما موجود في الذهن ، وكان ما في الذهن مضاداً لما هو ضده ، كالقول : كل إنسان عدل ، فهل إن مضاده كل إنسان جائز ، هو ما يعني مضاد الإيجاب هو الإيجاب ؟ وإن لم يكن كذلك كان المتضادان إنما هما بسلب الإيجاب ؟ فأي الاعتقادين حق ؟ إعتقد السلب حق أم إعتقد الإيجاب حق (١٥)؟

ويتساءل أرسطو أيضاً حينما يكون هناك عقد صادق على إنه خير فهو خير ، وعقد آخر على إنه ليس بخير ، لكن يمكن أن يوجد هناك عقد ثالث وهو إنه ليس بشر ، فأين يمكن أن يوجد التضاد في هذه المسألة ؟ وارسطو يحدد مسألة مهمة ، وهي إنه لا يمكن أن يكون الحدان المتضادان هما متضادان لشيئين ، فهذا التضاد إنما يكون باطلأ ، معللاً ذلك بأن الاعتقاد بإن شيء ما خير هو خير بعينه ، والإعتقاد بإن شيء ما هو شر هو شر بعينه ، فهو خليق أن يكون واحداً بعينه (١٦).

ويملخص أرسطو إلى إن هناك شيئاً يكون بالذات للشيء نفسه ، فإذا كان الشيء خير فهو خير وليس بشر ، وكان هذا لذاته ، ثم يطرأ عليه شيء آخر بالعرض ، وكان المعنى الذاتي هو أخرى بالصدق إذا كان حقاً أو بالكذب إذا كان باطلأ ، فكان الضدان هما المختلفان خالية الإختلاف في المعنى الواحد بعينه .
ولهذا بقيت قاعدة سار عليها أرسطو وإتبعه بها بقية المناطقة ، وهي إن لكل إيجاب سلب قبنته ، ولكل سلب إيجاب قبنته ، وهو ما أكدته ابن سينا أيضاً في العبارة معتبراً إن لكل موجب فليس له عذر من أن يسلبه سالب ، وكذلك كل سالب فليس له عذر من أن يوجهه موجب ، محققاً بذلك حالة التناقض بين القضيتين (١٧).

التناقض : Contradiction

بالنظر إلى المربع المنطقي ، نرى إن لكل قضية ثلاثة قضايا مقابلة لها ، تختلف

معها إما من حيث الكم Quantity ، أو من حيث الكيف Quality ، حيث الكم والكيف ، فالقضية التي تختلف مع مقابليتها من حيث الكم والكيف هي القضية التي تنتج التناقض ، فالقضية الكلية الموجبة يقابلها القضية الجزئية السالبة ، والقضية الكلية السالبة ي مقابلها القضية الجزئية الموجبة ، ولا يدرس التناقض في موضوعة القضايا المخصوصة فقط ، بل يدرس كذلك من خلال القضايا المهملة والشخصية .

وابن سينا عرف التناقض بإنها قضيتان بالإيجاب والسلب على جهة يقتضي لذاتها أن تكون إحداهما بعينه أو بغير عينه صادقة ، والآخرى كاذبة ، حتى لا يخرج الصدق والكذب منها ، وإن لم يتعين في بعض الممكنات عند الجمهور (١٨) .

وابن سينا تناول هذا الموضوع ، عارضاً فيه مفاهيم مختلفة مثل الكلي والجزئي ، والصدق والكذب ، والسلب والإيجاب وعلاقة السور بعملية التناقض . فمن ناحية كلية وجزئية المفاهيم ، يقسم ابن سينا التناقض على قسمين : ما يقع بين المفاهيم الجزئية ، وما يقع بين المفاهيم الكلية وباعتبار أن موضوع القضية إما إن يكون جزئياً أو أن يكون كلياً ، فلذلك كان الحكم إما على الكلي وإما على الجزئي .

فمن ناحية كون القضية جزئية الموضوع ، فإن الإيجاب يقابل السلب ، ولكن بشروط معينة ، هذه الشروط حصرها البعض بثمانية شروط وذكرها ابن سينا . هذه الشروط الثمانية مرة يجعلها ابن سينا شروطاً للتناقض في حالة كون الموضوع جزئياً أي حين تكون القضية شخصية أو مخصوصة (١٩) ، ومرة يجعلها مطلقة من دون أن يخصصها بالكلي أو بالجزئي (٢٠) .

فالتناقض يكون تناقضاً على الحقيقة : ((إذا كان معنى الإيجاب محصلاً من كل وجه ، ويكون السلب قد تناول ذلك بعينه)) (٢١)

الشروط الثمانية :

أن يكون الموضوع في كل القضيتين المتقابلتين بالتناقض واحداً بعينه ، أي لا يكون ذا معنى مشترك وممتد ؛ لأن اختلاف الموضوع لا يؤدي إلى التناقض بل قد تصدق القضيتان ، وقد تكذبان عند إختلاف الموضوع ، وشرط التناقض أن تكون القضيتان إما صادقة وإما كاذبة ، فالقضية زيد قائم لا تناقضها عمر ليس بقائم (٢٢).

أن يكون المحمول كذلك واحداً : ((أن يكون الجزء الذي يتوجه إليه القصد في الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه))(٢٣) ، فلا يكون تناقض عند إختلاف المحمول ، فزيد قائم لا تناقض مع زيد ليس بضاحك(٢٤).

وحدة القوة والفعل : باعتبار وجوب أن تكون النسبة بين القضيتين إما بالقوة وإما بالفعل ، وإما إذا كانت النسبة في إحدى القضيتين بالقوة ، والثانية بالفعل لم يحدث التناقض ، فقولنا (المسكر محروم) بالفعل ، و(المسكر ليس بمحروم) بالقوة أي ما كان في طبعه أن يُسْكَر ولكنَّه لم يُسْكَر بعد(٢٥).

وحدة المكان : فلا يمكن أن يكون التناقض ، والمكان مختلف ، كالقول (عمر جالس) ، أي في البيت ، و(عمر ليس بجالس) أي في السوق(٢٦).

وحدة الزمان : أن يكون التقابل بين القضيتين محكمـاً بوحدة الزمان ، كما حكم بوحدة المكان ، فلا يكون متقابلاً بين قضيتين ذات زمان مختلف ، فزيد مسافر أي اليوم ، وزيد ليس بمسافر ، أي الامس ، لا يتحقق حالة التناقض(٢٧).

وحدة الشرط : مثل القول : ((أو قيل إن الحبشي أسود أي في بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أي في لحمه ، ظن إن هناك تقبلاً))(٢٨).

وحدة الاضافة : كأن يقال إن الثلاثة نصف أي للستة ، وليس بنصف أي للعشرة ، فإنه لا يقع التناقض(٢٩).

وحدة الكل والجزء : فإن اختلاف الاعتبار بالكل والجزء لم يحصل التناقض ،

كالقول إن الزنجي أسود أي بعضه ، الزنجي ليس بأسود أي كله (٣٠).
وذكر ابن سينا زيادة على هذه الشروط شرط زائد وهو شرط الجهة ، وهو ما يكون في الموجهات ، وزاد شرط آخر وهو الاتفاق في الكم والكيف ، حين بحث موضوع التناقض عندما يكون المعنى كلياً، فالتناقض في المعنى الكلي ، إما أن يكون الحكم عليه كلياً ، أي أن الإيجاب يكون شاملًا لكل ما تحته ، وكذلك السلب يكون شاملًا لكل ما تحته ، أو أن يكون السلب والإيجاب يشمل بعضه دون بعضه الآخر (٣١).

إما ما يخص السلب والإيجاب ، فإن من الضروري أن يُسلب الموجب ، وأن يوجب السالب ، لإن ابن سينا يضع هذا الشرط لقبول التقابل بين الإيجاب والسلب ، فلو قال : (لإنسان يطير) ، ثم قال : (الإنسان يمشي) ، فهنا لا يتحقق التناقض ، وطبقاً للشروط الثمانية المذكورة آنفًا ، لأن عدم مراعاة واحدة من هذه الشروط تؤدي بنا للوقوع بما يسميه ابن سينا بالانحراف عن مراعاة التناقض ، والتي تأدى لنا من الانحراف عن مراعاة التقابل : ((ومراعاة التقابل ، أن تراعي كل واحدة من القضيتين ما تراعيه في الأخرى ، حتى يكون أجزاء القضية في كل واحدة منها هي التي في الأخرى)) (٣٢).

وأختلف الفخر الرازي في تعداد شروط التقابل الثمانية ، فهو يذكر أن المشهور من هذه الشروط ثمانية ، ولكن خمسة منها ترجع إلى أصلين أثنتين ، هما وحدة الموضوع ووحدة المحمول ، والоснов الثالث هو وحدة الزمان ، فالاقسام التي ترجع إلى وحدة الموضوع ، هما وحدة الجزء والكل لإن إذا قلنا أن الزنجي أسود ، وعنينا بذلك أنه أسود في كل أجزائه ، ثم قلنا أن الزنجي ليس بأسود ، أي إن كل أجزاءه ليست كذلك ، فالموضوع في كلتا القضيتين ليس بوحدة ، مadam أنها عنينا بالمعنى الأول الكل ، وبالمعنى الثاني الجزء ، ومثل وحدة الكل والجزء بأرجاعها إلى وحدة الموضوع ، أرجع الفخر الرازي وحدة الشرط كذلك ، فلو قلنا الإيض مفرق للبصر ، أي ما دام أحياناً ، وهو غير مفرق للبصر أي قبل كونه

أيضاً ، لم يكن هنا وحدة للموضوع ، معتبراً أن ماعني بالاول هو الجسم الموصوف بالبياض ، في حين الثانية الجسم الحالى منه(٣٣).

إما التي ترجع الى وحدة المحمول فهي ثلاثة ، وحدة الاضافة ، وحدة القول بأن زيداً أبو خالد ، ثم القول بأن زيد ليس أبا عمر ، لم يكن التناقض ، فتنتفي وحدة الاضافة لعدم وجود الوحدة في المحمول ، فكانت الاضافة داخلة في وحدة المحمول ، و كذلك الحال بالنسبة الى وحدة القوة والفعل ، ووحدة المكان ، فكلتا هما مثل وحدة الاضافة التي كانت داخلة في وحدة المحمول ، فلو قلنا إن الخمر مسكر وعنينا به بالفعل ، والخمر ليس بمسكر ، وعنينا به بالقوة ، لم يكن التناقض لإختلاف المحمول كما بینا ولعدم وحدته ، وهو ما يخص المكان أيضاً فقولنا زيد جالس وقصدنا جلوسه في الدار ، والقول زيد ليس بجالس ، وقصدنا به في السماء لم يكن التناقض للغرض المذكور نفسه(٣٤).

واستثنى الفخر الرازي من ذلك وحدة الزمان بإعتبارها معايرة لوحدة الموضوع ووحدة المحمول(٣٥).

ولقد تابع القزويني الكاتبى الفخر الرازي على ذلك ، في إرجاع الوحدات السنتى الى وحدة الموضوع ووحدة المحمول ، مستثنياً وحدة الزمان التي كانت موضع الخلاف بينهما ، حيث إرجعها القزويني الى وحدة المحمول ، وتتابع القزويني على ذلك القطب الرازي والعلامة الحلى في شرحهما على الشمسية(٣٦).

وبهذا الاساس إذا كان القزويني الكاتبى معاصراللشیخ الطوسي ، أو تلميذا له على الأقل(٣٧) ، وقام القطب الرازي والعلامة الحلى بمتابعة القزويني ، نجد إن الخطأ الذي وقع فيه الطوسي في فهم نص الفخر الرازي ، هو اخطأنفسه الذي وقع فيه التاليان عليه .

لقد أعلنها الفخر الرازي في المللخص بعد ذكر الشروط الثمانية : ((وعندني إن وحدة الموضوع والمحمول لا بد منه وإنما يتward السلب والإيجاب على مورد

واحد-إلى أن يقول - نعم وحدة الزمان مغايرة لوحدة الموضوع ووحدة المحمول ولا بد منه))(٣٨).

في شرح الطوسي على الإشارات ، وبعد تعليقته على ما ذكره ابن سينا من أنواع التقابل بالسلب والإيجاب ، ذكر معنى التقابل : ((قال الفاضل الشارح - ويعني الفخر الرازي - إن هذه الستة ترجع إلى إتحاد الموضوع والمحمول))(٣٩)، ثم ذكر هذه الشروط وأرجعها إلى هاتين الوحدتين(٤٠).

وقال الحلي : ((وهذا ما ذكره المصنف - ويعني القزويني الكاتبي - متابعة لفخر الدين))(٤١).

في حين اكتفى القطب الرازي بالقول أن هذه الشروط الثمانية ذكرها (القدماء) لتحقيق التناقض ، وأرجعها (المتأخرون) إلى وحدتي الموضوع والمحمول ، فلعله قصد بالقدماء ابن سينا ، بالمتاخرين الفخر الرازي(٤٢).

وفيما ذكرنا بعدها كباراً عماً قصده الفخر الرازي في إرجاع الوحدات الخمس إلى وحدة الموضوع ووحدة المحمول وأفراد وحدة الزمان ، بعيد عن الخطأ الذي نقله الطوسي ومتابعيه في نقل المسألة عن الفخر الرازي (٤٣) .

في حين إن هناك نصين مختلفين لموضوع واحد ، وهو إرجاع هذه الوحدات الثمانية إلى بعضها ، فمرة نجد إن القطب الرازي يصرح بإن الفارابي كان قد رد جميع هذه الوحدات الثمانية إلى وحدة واحدة ، وهي ما أطلق عليها وحدة (النسبة الحكمية) ، فإذا كانت هذه النسبة سلبية ووردت عليها نسبة الإيجاب ، فبهذا يتحقق التناقض ، ويرى أن سبب هذه التسمية لأن أي وحدة من هذه الوحدات إذا اختلفت النسبة التي للمحمول إلى أحد الأمرين تكون مغايرة لنسبة الآخر ، فمتي أتحدت النسبة أتحد الكل.

ولكن القطب الرازي يخالف هذا الرأي ، ويرى إن الفارابي هو من أرجع الشروط الثمانية إلى وحدتي الموضوع والمحمول ، وأفرد وحدة الزمان لتكون هذه الشروط ثلاثة : ((واكتفى الفارابي فيها بثلاث وحدات ، وحدة الموضوع

والمحمول والزمان للعلم الضروري باقتسمان القضيتين الصدق والكذب عند إتحادهما في الوحدات الثلاث لِمُتَنَاعٍ شَيْءٌ مَعِينٌ لَاخْرٌ فِي وَقْتٍ وَسْلَبَهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ))(٤٤).

و ناصر الأبهري الرأي القائل بأن الوحدات الثمانية لابد وأن ترجع الى وحدة المحمول والموضوع ، معتبراً أن لا حصر في ما ذكروه من الوحدات الشمان ، فبالإمكان إضافة وحدة العلة ، كالقول النجاري عامل أي للسلطان ، وليس بعامل أي لغيره ، وكذلك وحدة المفعول به كالقول زيد ضارب أي لعمر ، وليس بضارب أي لزيد ، معتبراً أن القدماء اتفقوا على الوحدات الثمان ، إما المتأخرن فأكتفوا بالاثنين وحدة الموضوع ، ووحدة المحمول ، في حين أرجعوا المحققون الى النسبة الحكمية(٤٥).

وهذه الوحدات الثمان اعتبروها ضرورية لتحقيق التناقض في القضايا الشخصية ، ولكن لكي يتحقق التناقض في القضايا المحسورة ، لابد من أن يشمل الإختلاف في الكلم أيضاً الإختلاف في الكيف ، والإختلاف في الكيف والكلم هو ما يحقق حالة التناقض(٤٦).

وللتناقض قانونه الخاص ، وهو أن القضيتين المتناقضتين لا تصدقان معاً ، ولا تكذبان معاً، فإذا صدقت أحدهما كذبت الأخرى : ((أَذْ التَّنَاقْضُ هُوَ إِخْتِلَافُ الْقَضَيَّيْنِ بِالسُّلْبِ وَالْإِيجَابِ ، إِخْتِلَافًا يَلْزِمُ عَنْهُ لَذَاهَهُ أَنْ يَكُونَ أَحْدَهُمَا صَادِقًا وَالآخَرُ كَاذِبًا))(٤٧).

وبما أن القضايا الشخصية متناقضة ، فهيبقى المحسورة في عدم أمكانية صدقها معاً أو كذبها معاً ، بل إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى وبالعكس(٤٨) ، وهو لا يتحقق الأأ عند اتحادهما في الموضوع ؛ لأنهما مع الإختلاف قد يصدقان ، فزيد عالم ، وعمر ليس بعالم ، لا يتحقق التناقض(٤٩). أما القضايا المهملة فهي قضايا لا تناقض فيها ، وقد أشار إليها ابن سينا بعد أن عرف القضية المهملة بإيتها : ((مَا مَوْضِعُهُ كُلِّيٌّ قَدْ بَيْنَ كِيفِيَّةِ الْحَمْلِ ، وَلَكِنْ لَمْ

يبين كميته)) (٥٠)، وبهذا التعريف قد أخرج القضية المهملة من أن تكون متناقضة، لأن التناقض يحتاج إلى الإختلاف في الكم والكيف فضلاً عن الإختلاف في السلب والإيجاب ، فالقضية هنا لا هي بالكلية ولا هي بالجزئية .

ثم إن ابن سينا يستبعد أن تكون القضايا الشخصية قضايا متناقضة وإن توفرت الشروط الشمانية فيها ، وذلك بسبب علاقة السور بعملية التناقض : ((فلا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كلي ، فكل مقابلة محصورة كثيرة الموضوع وأحد طرفيها مسور بسور كلي ، فإنها تقسم الصدق والكذب في كل موضع)) (٥١).

وبهذا أخرج القضية الشخصية التي لا تمتلك السور الكلي من التناقض : ((وكذلك الشخصيات وما عدتها فلا تناقض فيها)) (٥٢).

المبحث الثالث

التناقض في القضايا ذوات الجهة:

بحث المناطقة تقابل الجهة وخصوصاً في حالة التناقض ، وقد بين ابن سينا ذلك ، إذ إن من شروط التقابل ، أن يكون هناك إختلاف في الجهة أيضاً ، فلو كانت الجهة في كلتا القضيتين متحدة مثلاً بالضرورة ، لأوجب ذلك كذب القضيتين معاً ، فالقول : (كل إنسان كاتب بالضرورة) (كاذبة) و (ليس كل إنسان كاتب بالضرورة) (كاذبة).

في حين لو اتحدا من ناحية الإمكاني لأوجب ذلك صدق المكتنتين : (كل إنسان كاتب بالإمكان العام) ، و(ليس كل إنسان كاتب بالإمكان العام) ، فبهذا وجب إختلاف القضيتين من ناحية الجهة ، ليتحقق لنا الصدق والكذب أو السلب والإيجاب (٥٣).

فالمطلقة يعارضها ابن سينا بالتقابل إما بضرورة السلب في البعض ، أو ضرورة الإيجاب ، أو إيجاب دائم في البعض الغير الضروري ، في حين الجزئية

الموجبة يقابلها الضروري أو الإمكان ، والضروري يقابله الإمكان ، إما الإمكان
فما يقابلها هو الوجوب والامتناع(٥٤).

إذا كانت الجهة معروفة فيكون معارضها ما هو معروفاً من الجهات ، مثل أن
الإمكان يقابله الضروري وبالعكس ، إما إذا كانت الجهة من الجهات التي لها
أسماء غير معروفة ، فيكون نقيضها سلبها ، فالقول (كل إنسان كاتب
بالفعل) فنقيضه (ليس كل إنسان كاتب بالفعل)(٥٥).

وإذا عرفنا إن القضايا ثلاثة ضرورية الثبوت ، وضرورية السلب أو مكنته
الثبوت والسلب ، فيكون نقيض الضرورية الثبوت هو سلبها ، وسلب الضرورية
الثبتوية يكون عن طريق المكنته ، ونقيض الضرورية السليمة (الامتناع) هو المكنته
العامة الإيجابية(٥٦).

فأما المركبات فأن نقاومها ما يكون نقيض أحد جزئها ، باعتبارها إما أن
تكون كلية أو جزئية :

١- فالمشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة ومطلقة نقيضها الحينية المطلقة أو
الدائمة.

٢- العرفية الخاصة المركبة من عرفية عامة ومطلقة ، نقيضها الحينية المطلقة أو
الدائمة .

٣- الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين نقيضها أحدي الدائمتين .

٤- الوجودية اللاضرورية مركبة من مطلقة ومكنته فنقيضها أما الدائمة أو
الضرورية .

٥- الوقتية المركبة من وقية مطلقة ومطلقة عامة نقيضها إما الوقتية المكنته أو
الدائمة .

٦- المنتشرة المركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة ، فنقيضها إما الدائمة المكنته
أو الدائمة .

٧- المكنته الخاصة مركبة من المكتنتين العامتين فنقيضها أحد الضرورتين(٥٧).

ولقد أعتبر المظفر أن البحث في نتائج الموجهات مما لا غنى فيه في البحث وأنه قليل الجدوى (٥٨).

المبحث الرابع

التناقض في القضايا الشرطية:

بحث ابن سينا أحکام التقابل في القضايا الشرطية في كتابه القياس ، و عقد لها بحثاً في المقالة السابعة من الفن الرابع من الجملة الأولى في المطق في الفصل الأول والفصل الثاني ، بعد إن ذكر إن تركيب الشرطيات إنما يكون من تركيب الحمليات ، والحمليات هذه إنما تكون محصلة أو معدولة ، وإنما تكون ثنائية و ثلاثة ، وإنما تكون مطلقة أو موجهة بالوجوب والامتناع والإمكان ، وأن هذه القضايا تتألف من متصلات أو متصلات ومنفصلات فقط أو خلط من متصلات وحمليات أو منفصلات وحمليات أو متصلات ومنفصلات ، فابن سينا قسم الفصلين أعلاه للبحث مرة في القضايا المتصلة ومرة في القضايا المنفصلة ، وأشيع هذه المسألة بحثاً بما لم يسبق إليه سابق ، ولن يلحق إليه لاحق ، ويشير إلى سهولة معرفة أحوال القضايا الشرطية وأحكامها من خلال معرفة السلب والإيجاب من جهة ، و من خلال معرفة الكلية والجزئية في الشرطيات من جهة أخرى ، معتبراً أن ذلك لا يختلف في شيء عن القضايا الحممية ، وإن الشغل بهذا وتقديره من أهون الأمور ، ويستطيع من كان له أدنى فطنة القيام بذلك ، وهنا يشير إلى مسألة مهمة ، وهي إن التناقض هنا لا يقع بسبب المقدم والتالي ، فأن من أعتقد إن التناقض يقع بين الشرطيات من ناحية المقدم والتالي فقد كذب ، فهو بحث كل موضوع من موضوعات هذه القضايا على حدة دالاً على اللزوم بينها ، تاركاً البحث عن المطلقات والمكانت محيلاً لبحثها في كتابه اللواحق ، باحثاً هنا الضروريات منها (٥٩).

فابن سينا حين بحث في المتصلات قسمها إلى أقسام أربعة ، من ناحية كونها كلية موجبة وما يتراكب منها ، ومن ناحية كونها كلية سالبة وما تتركب منها،

وكذلك من ناحية كونها جزئية بسالبها وموجبها ، ويقابل بين كل نوعين من السلب والإيجاب بما يحقق حالة التناقض (٦٠).

فمن ناحية كونها كلية موجبة ، يقسم القضايا الى ست عشر قضية يقابلها بست عشر قضية أخرى من ناحية كونها كلية سالبة ، فكل قضية في الإيجاب يقابلها قضية في السلب معتمداً بذلك على جملة شروط أوجزها لتحقيق التناقض و الشروط هي :

١. أن تحفظ كمية القضية بحالها.
٢. أن نغير الكيف .
٣. أن تحفظ المقدم كما هو .

٤. نأتي بنقيض التالي مع زيادة لفظة اللزوم (٦١).

وهنا مجموعة من الأمثلة التي ضربها ابن سينا للتقابل بين الكلية الموجبة ، وبين الكلية السالبة على اختلاف تراكيبها ف :

١. من موجبتين كليتين : إذا كان كل أب فكل ج د سالبها : ليس أبته إذا كان كل أب ، فكل ج د .
٢. من موجبتين والمقدم كلي : إذا كان كل أ ب ، فبعض ج د ، سالبها ليس أبته : إذا كان كل أب فبعض ج د .
٣. من كليتين ، المقدم سالب كلي ، وال التالي موجب جزئي : كلما كان لا شيء من أب ، فبعض ج د ، سالبها : ليس أبته إذا كان لا شيء من أب فبعض ج د .

٤. من مقدم سالب جزئي وال التالي موجب جزئي : كلما كان لا كل أب ، فبعض ج د ، سالبها ليس أبته إذا كان لا كل أب فبعض ج د .

الخاتمة

اعتنى ابن سينا بأحكام القضايا وما يطلق عليه الاستدلال المباشر ، وبحثه تحت موضوع تقابل السلب والإيجاب ، وركز الاعتناء على التناقض بين القضايا

و لا سيما الحملية منها ، وهذا يفسر ذكر ابن سينا للتناقض فقط في كتابه منطق المشرقيين لاهميته ، وأخرج القضية المهملة من أن تكون متناقضة لعدم خصوصيتها إلى شرط الكم والكيف الذي أضافه ابن سينا ، وكذلك أخرج القضية الشخصية ، لعدم دخول السور الكلي عليها ، في حين ان الموجهات تناقضها بإيراد ما كان خلاف الجهة الموجودة بحيث يتحقق الصدق و الكذب بين القضيتين ، وذكر ابن سينا مجموعة من الشروط لتحقيق التناقض بين القضايا الشرطية .

ملخص البحث

يتكلم هذا البحث عن مفهوم الاستدلال (الاستنتاج) طبقا لما يعرفه به المعنيون بهذا العلم ، إذ تناول البحث مفهوم الاستدلال لغة وأصطلاحا، وقسم البحث أيضا الاستدلال الى نوعيه من مباشر وغير مباشر ، إذ ركز على مبحث التناقض ، وهو ما يعد جزءا من أجزاء الاستدلال المباشر ، والتقابل أنواع اربع ، تناقض ، تضاد ، ما تحت التضاد ، التداخل ، وركز البحث على التناقض من وجهة نظر تحليلية مقارنة طبقا لما رأه ابن سينا

أخرج ابن سينا كل القضايا المختلفة من ان تكون خاضعة لاحكام التناقض لاسباب بينها البحث ، وركز على القضية الحملية فقط التي يمكن ان توصف بانها متناقضة .

Abstract

This research deals with the concept of inference (induction) linguistically and terminologically.According to the relevant literature, researchers have divided the inference into two types : immediate and non-immediate.In this research the opposition part of immediate inference has been adopted.

The opposition has four division ; Contradiction , Contrast, sub-contrast and sub- alertness .The purpose of this paper is to review the contradiction according to Avicenna point of view. The method of Comparative Analytic has been employed in this research.The research reveals that Avicenna has found that all the proposition do

not obey to the rules of the contradiction except this Categorical proposition.

هوامش البحث

- (١) باشا، محمد خليل ، الكافي – معجم عربي حديث ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٩ ، ص ٧٩.

(٢) الجرجاني ، الشريف علي بن محمد ، كتاب التعريفات ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، بدون طبعة ، بدون تاريخ ، ص ١٦ . صليبا ، د. جميل ، المعجم الفلسفى ، منشورات ذوى القربى ، قم – ايران ، الطبعة الاولى ، ١٣٨٥ش ، ج ١ ، ص ٦٧.

(٣) صليبا ، د. جميل ، المعجم الفلسفى ، ج ١ ، ص ٦٧ .

(٤) آل ياسين ، د. جعفر ، المنطق السينيوي ، منشورات المركز العلمي العراقي – بغداد ، مكتبة البصائر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ ، ص ٨٧.

(٥) العرياوي ، د. نعمة محمد إبراهيم ، قوانين الأنظار وقواعد الأفكار عند الفلاسفة ، الميزان ، النجف الأشرف – العراق ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ ، ٨١ .

(٦) السرياقوسي ، د. محمد أحمد مصطفى ، التعريف في المنطق الصوري ، دار الثقافة ، القاهرة – مصر ، بدون طبعة ، ١٩٨٠ ، ص ١٦١-١٦٢. خليل ، د. ياسين ، مقدمة في علم المنطق ، جامعة بغداد – العراق ، بدون طبعة ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٩ .

(٧) أرسطو طاليس ، العبارة ، النص الكامل لمنطق أرسطو ، تحقيق د. فريد جبر ، مراجعة : د. رفيق العجم ود. جيرار جهامي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٩ ، ص ١١٧ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .

(٩) ابن رشد ، تلخيص منطق أرسطو ، كتاب العبارة ، تحقيق : د. جيرار جهامي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢ ، ص ٨٩ .

(١٠) أرسطو طاليس ، العبارة ، النص الكامل لمنطق أرسطو ، ص ١١٧ .

(١١) آل ياسين ، د. جعفر ، الفارابي في حدوده ورسومه ، منشورات المركز العلمي العراقي – بغداد ، مكتبة البصائر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٦ وص ١٣٠ .

(١٢) ابن رشد ، تلخيص منطق أرسطو ، كتاب العبارة ، ص ٨٩ .

(١٣) ابن سينا ، الشفاء ، كتاب العبارة ، تحقيق : د. محمود محمد الخضيري و د. سعيد زايد ، المطبعة الاميرية ، القاهرة – مصر ، بدون طبعة ، ١٩٥٣ ، ص ١١٩ .

- (١٤) المصدر نفسه ، ص ٤٣-٤٤.
- (١٥) أرسطو طاليس ، العبارة ، النص الكامل لمنطق أرسطو ، ص ١٥٨.
- (١٦) أرسطو طاليس ، القياس ، النص الكامل لمنطق أرسطو ، تحقيق د. فريد جبر ، مراجعة : د. رفيق العجم ود. جيرار جهامي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩، ص ١٥٩.
- (١٧) ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٣.
- (١٨) المصدر نفسه ، ص ٦٧. والآشارات والتنبيهات ، تحقيق : كريم فيضي ، مؤسسة مطبوعات ديني ، قم - إيران ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ش ، ص ٢٦٤.
- (١٩) ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٥.
- (٢٠) ابن سينا ، الاشارات ، ج ١، ص ٢٦٧.
- (٢١) ابن سينا ، العبارة ، ٤٣.
- (٢٢) ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٣ ، الاشارات ، ج ١، ص ٢٦٦ ، الرازى ، قطب الدين محمد بن محمد ، تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية ، تعليق ، الشريف الجرجاني ، تحقيق : محسن بيدار فر ، انتشاراتبيدار ، إيران ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ، ص ٣٢٦.
- (٢٣) ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٣.
- (٢٤) الرازى ، قطب الدين ، تحرير القواعد المنطقية ، ص ٣٢٧.
- (٢٥) ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٣.
- (٢٦) المصدر نفسه ، ص ٤٣-٤٤.
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص ٤٤ ، الاشارات ، ج ١ ، ص ٢٦٧ ، والرازى ، تحرير القواعد المنطقية ، ص ٣٢٦.
- (٢٨) المصدر نفسه ، ص ٤٤.
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص ٤٤.
- (٣٠) ابن سينا ، الاشارات ، ج ١ ، ص ٢٦٧ ، والرازى ، تحرير القواعد المنطقية ، ص ٣٢٦.
- (٣١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٥.
- (٣٢) ابن سينا ، الاشارات ، ج ١ ، ص ٢٦٧.
- (٣٣) الرازى ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ، المللخض ، تصحيح وتعليق : د. أحمد فرامرزقراملكي ، وآدينة أصغرى نزاد ، امام الصادق عليه السلام ، طهران - إيران ، الطبعة الأولى ، ١٣٨١هـ شمسي ، ص ١٧٧-١٧٨.

- (٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٨-١٧٩.
- (٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٧٩.
- (٣٦) الحلي ، العلامة جمال الدين بن يوسف ، القواعد الجلية في شرح الشمسية ، تحقيق : فارس حسون تبريزيان ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ايران ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ ، ٢٩٠-٢٩١.
- (٣٧) فضل الله ، د. مهدي ، الشمسية في القواعد المنطقية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨، ص ٣٢-٣١.
- (٣٨) الرازي ، فخر الدين ، الملاعنة ، ص ١٧٧-١٧٨.
- (٣٩) ابن سينا ، الاشارات ، ج ١ ، ص ٢٦٧-٢٦٨.
- (٤٠) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧-٢٦٨.
- (٤١) الحلي ، القواعد الجلية ، ص ٢٩١.
- (٤٢) الرازي ، قطب الدين ، تحرير القواعد المنطقية ، ص ٣٢٧.
- (٤٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢٨-٣٢٩.
- (٤٤) الرازي ، قطب الدين محمد بن محمد ، شرح المطالع ، تعليق : الشريف الجرجاني ، مراجعة : أسامة الساعدي ، ذوي القربي ، قم - أيران ، الطبعة الاولى ، ١٤٣٣هـ ، ج ٢ ، ص ١٢٥-١٢٦.
- (٤٥) المغنيساوي ، محمود بن الحافظ ، مغني الطالب في شرح متن الأيساغوجيلا بهري ، تحقيق : ابراهيم الحراني و محمد الديار بكري ، اسطنبول - تركيا ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ ، ص ٨٣-٨٤.
- (٤٦) ابن سينا ، الاشارات ، ج ٢ ، ص ٢٧٠.
- (٤٧) ابن سينا ، العبارة ، ص ٦٧.
- (٤٨) الفارابي ، ابو نصر ، القياس الصغير ، المنطق عند الفارابي ، تحقيق : د. رفيق العجم ، دار المشرق ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦، ص ١٥-١٦.
- (٤٩) الحلي ، القواعد الجلية ، ص ٢٩٠.
- (٥٠) ابن سينا ، العبارة ، ص ٥٠. والاشارات ، ج ١ ، ص ١٩٩.
- (٥١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٦٧.
- (٥٢) المصدر نفسه ، ص ٦٧.

- (٥٣) علي ، الشيخ محمد صنور ، أساسيات المنطق ، بهمن ، ايران ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٦٥.
- (٥٤) ابن سينا ، كتاب المنطق ، تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة - مصر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩٥-٢٩٦.
- (٥٥) المظفر ، الشيخ محمد رضا ، المنطق ، تعليق : الشيخ غلام رضا فياضي ، مؤسسة النشر الاسلامي ، ايران ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٤هـ ، ص ١٩٨.
- (٥٦) الحلي ، القواعد الجلية ، ص ٢٩٣-٢٩٤.
- (٥٧) المصدر نفسه ، ص ٢٩٤-٢٩٦.
- (٥٨) المظفر ، المنطق ، ص ١٩٩.
- (٥٩) ابن سينا ، القياس ، ص ٣٦٢-٣٦٣.
- (٦٠) المصدر نفسه ، ص ٣٦٢-٣٦٣.
- (٦١) المصدر نفسه ، ص ٣٦٦.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن رشد ، تلخيص منطق أرسطو ، كتاب العبارة ، تحقيق : د. جيرار جهامي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢.
- ابن سينا ، الأشارات والتنبيهات ، تحقيق : كريم فيضي ، مؤسسة مطبوعات ديني ، قم - ايران ، الطبعة الاولى ، ١٣٨٤ش.
- ابن سينا ، الشفاء ، كتاب العبارة ، تحقيق : د. محمود محمد الخصيري و د. سعيد زايد ، المطبعة الاميرية ، القاهرة - مصر ، بدون طبعة ، ١٩٥٣.
- ابن سينا ، كتاب المنطق ، تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة - مصر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨.
- أرسطو طاليس ، العبارة ، النص الكامل لمنطق أرسطو ، تحقيق د. فريد جبر ، مراجعة : د. رفيق العجم و د. جيرار جهامي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٩.
- أرسطو طاليس ، القياس ، النص الكامل لمنطق أرسطو ، تحقيق د. فريد جبر ، مراجعة : د. رفيق العجم و د. جيرار جهامي ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٩.

- ٧ آل ياسين ، د. جعفر ، الفارابي في حدوده ورسومه ، منشورات المركز العلمي العراقي - بغداد ، مكتبة البصائر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ .
- ٨ آل ياسين ، د. جعفر ، المنطق السينوي ، منشورات المركز العلمي العراقي - بغداد ، مكتبة البصائر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ .
- ٩ باشا ، محمد خليل ، الكافي - معجم عربي حديث ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٩ .
- ١٠ الجرجاني ، الشريف علي بن محمد ، كتاب التعريفات ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت - لبنان ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
- ١١ الحلي ، العلامة جمال الدين بن يوسف ، القواعد الجلية في شرح الشمسية ، تحقيق : فارس حسون تبريزيان ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ايران ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧ هـ .
- ١٢ خليل ، د. ياسين ، مقدمة في علم المنطق ، جامعة بغداد - العراق ، بدون طبعة ، ١٩٧٩ .
- ١٣ الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ، الملخص ، تصحيح وتعليق : د. أحمد فرامرز قراملكي ، وآدينة أصغری نزاد ، امام الصادق عليه السلام ، طهران - ایران ، الطبعة الأولى ، ١٣٨١ هـ شمسي .
- ١٤ الرازي ، قطب الدين محمد بن محمد ، تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية ، تعليق ، الشريف الجرجاني ، تحقيق : محسن بیدار فر ، انتشارات بیدار ، ایران ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ .
- ١٥ الرازي ، قطب الدين محمد بن محمد ، شرح المطالع ، تعليق : الشريف الجرجاني ، مراجعة : أسامة الساعدي ، ذوي القربي ، قم - ایران ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٣ هـ .
- ١٦ السرياقوسي ، د. محمد أحمد مصطفى ، التعريف في المنطق الصوري ، دار الثقافة ، القاهرة - مصر ، بدون طبعة ، ١٩٨٠ .
- ١٧ صليبا ، د. جميل ، المعجم الفلسفی ، منشورات ذوي القربي ، قم - ایران ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٥ شـ .
- ١٨ العرباوي ، د. نعمة محمد إبراهيم ، قوانین الأنظار وقواعد الأفكار عند الفلاسفة ، الميزان ، النجف الأشرف - العراق ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٣ .
- ١٩ علي ، الشيخ محمد صنفور ، أساسيات المنطق ، بهمن ، ایران ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ .
- ٢٠ الفارابي ، ابو نصر ، القياس الصغير ، المنطق عند الفارابي ، تحقيق : د. رفيق العجم ، دار المشرق ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ .

مفهوم التناقض عند ابن سينا

(١٧٨)

- ٢١ - فضل الله ، د. مهدي ، الشمسية في القواعد النطقية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ .
- ٢٢ - المظفر ، الشيخ محمد رضا ، المنطق ، تعليق : الشيخ غلام رضا فياضي ، مؤسسة النشر الاسلامي ، ايران ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٤ هـ
- ٢٣ - المغيساوي ، محمود بن الحافظ ، مغني الطالب في شرح متن الأيساغوجيلا بهري ، تحقيق ابراهيم الحراني و محمد الديار بكري ، اسطنبول - تركيا ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ .